

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2004/G/2
2 June 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الستون

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ موجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم

المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

لقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بارتكاب مجزرة وحشية أخرى ضد الفلسطينيين في حي الشجاعية المكتظ بالسكان في مدينة غزة، منتهكة الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحق في الحياة، وقواعد القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، ومبادئ اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وقد وقعت هذه المجزرة بعد ٢٤ ساعة فقط من قبول الجانب الفلسطيني لخارطة الطريق التي طال انتظار تقديمها والتي تُفضي في النهاية إلى التوصل إلى تسوية نهائية وشاملة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بحلول عام ٢٠٠٥، حسبما عرضها الرئيس بوش في خطابه الذي ألقاه في ٢٤ حزيران/يونيه ورحب بها الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة في البيانين الوزاريين اللذين صدرا عن اللجنة الرباعية في ١٦ تموز/يوليه و١٧ أيلول/سبتمبر. وقد انتهكت إسرائيل هذا الصك بالكامل بارتكابها هذه المجزرة التي وقعت رغم إنشاء حكومة فلسطينية جديدة.

فقد قامت العشرات من الدبابات الإسرائيلية التي تساندها طائرات الأباتشي العمودية، في الساعات الأولى من صباح يوم الخميس الموافق ١ أيار/مايو، بالتوغل في حي الشجاعية في مدينة غزة، وأطلقت العشرات من القذائف ونيران مدافع الدبابات الثقيلة على المنازل الفلسطينية لتقتل الأبرياء من الرضع والأطفال والمدنيين الذين كانوا نائمين في منازلهم بسلام، ومن بينهم ثلاثة أشقاء. وقد استمر الاعتداء الإسرائيلي لمدة ١٦ ساعة مسبباً وفيات وإصابات ودماراً واسعاً في الممتلكات. وقد سقط في هذه المجزرة ما لا يقل عن ١٣ شهيداً، من بينهم

أربعة أطفال، ونُقل ٣٦ شخصاً آخرين إلى المستشفى وهم في حالة خطيرة؛ وفي ذلك اليوم الدموي، دُمّرت قوات الاحتلال الإسرائيلية ٢٠ منزلاً وعدداً من المخازن والمعامل والمدارس وشبكات الهاتف والكهرباء والمياه. وبالإضافة إلى ذلك، وبهدف زيادة تفاقم الحالة الإنسانية المتردية التي ما برح الشعب الفلسطيني يُعرض لها بصورة متعمدة منذ سنوات، ولجعل الأوضاع تزداد سوءاً على سوء كما يحدث عادة بعد كل اعتداء إسرائيلي على الفلسطينيين، عمدت القوات الإسرائيلية إلى إعاقة عمل الخدمات العامة والمستشفيات، بما في ذلك حركة سيارات الإسعاف التي لم يُسمح لها بإنقاذ الجرحى الذين تُركوا، عن عمدٍ وقصد، ليتزفوا في الشوارع حتى الموت.

ومن بين أولئك الذين قتلوا في مجزرة الشجاعية أمير أحمد عياد، وهو طفل في الثانية من عمره أُصيب برصاصة في رأسه، ومحمد الدحدوح (١٢ سنة)، وأحمد رمضان التتر (١٥ سنة)، وبكر مُحيسن (٤٠ سنة)، ومحمد كمال أبو زرينة (٣٠ سنة)، وعبد الله فرج العمراني (٢١ سنة)، وناصر عمر حلس (٢٦ سنة)، ومحمد نعيم باسل نعيم (٢٥ سنة)، وشحّنة كامل الغرابلي (٧٠ سنة)، ورامي خضر سعد (٢٧ سنة)، ويوسف خالد أبو هين (٢٠ سنة)، وعمرو خالد أبو هين (٣٨ سنة)، وأيمن خالد أبو هين (٢٩ سنة).

وفي غضون ذلك، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية بالرصاص فلسطينيين اثنين في يطة إلى الجنوب من مدينة الخليل في الضفة الغربية، وواحد في طوباس واثنين آخرين في مخيم رفح. كما اعتقلت ١٢ رجلاً في عمليات قامت بها في نابلس وقلقيليا والخليل وبيت لحم.

إن إسرائيل، وقوات الاحتلال التابعة لها، تتحمل كامل المسؤولية عن هذه المجازر والممارسات الإجرامية ضد المدنيين الفلسطينيين وعن العقبات التي تضعها هذه الحكومة، متعمدة، لعرقلة تنفيذ خارطة الطريق التي وافق عليها الجانب الفلسطيني. والهدف من هذه المجزرة، شأنها في ذلك شأن جميع المجازر السابقة، هو تقويض جميع جهود السلام التي قبلناها في إطار كفاحنا من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم مع حكومة إسرائيل. ولذلك فإننا ندعو سعادتكم، والمجتمع الدولي من خلالكم، إلى التدخل لدى حكومة إسرائيل وحثها على أن تضع فوراً حداً لما ترتكبه يومياً من سفك للدماء ضد شعبنا الفلسطيني.

وأرجو التكرم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتوزيع هذه الرسالة على أعضاء لجنة حقوق الإنسان بوصفها وثيقة رسمية من وثائق اللجنة.

توقيع: نبيل الرملاوي

السفير

المراقب الدائم
